



تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالفقرة ٣٠ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤)

أولاً - مقدمة

١ - طلب إلى مجلس الأمن، في الفقرة ٣٠ من قراره ١٥٤٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، أن أقدم إليه، في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ القرار، تقريراً عن عمليات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وتقريراً كل ثلاثة أشهر بعد ذلك عن التقدم المحرز نحو إجراء انتخابات وطنية والاضطلاع بكافة مسؤوليات البعثة. وهذا هو أول تقرير يقدم عملاً بذلك القرار.

٢ - ويقدم التقرير استكمالاً للأنشطة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في العراق منذ صدور تقرير الأخير (S/2004/625)، المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤، المقدم عملاً بالفقرة ٢٤ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣) والفقرة ١٢ من القرار ١٥١١ (٢٠٠٣). ويركز التقرير على المهام ذات الأولوية المحددة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، لاسيما فيما يتعلق بالمؤتمر الوطني والأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ويقدم التقرير أيضاً بياناً بآخر التطورات المتعلقة بالترتيبات الأمنية لوجود الأمم المتحدة في العراق، وموجزاً لأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أثناء الفترة قيد الاستعراض.

ثانياً - موجز للتطورات الرئيسية في العراق

ألف - الحالة الراهنة

٣ - منذ أن تشكلت الحكومة المؤقتة للعراق في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، اضطلعت بعدد من الخطوات الأولية للبدء في إعادة بناء العراق بغرض تحسين الأوضاع المعيشية للعراقيين في جميع أنحاء البلد. وتبذل الجهود حالياً لتعزيز التنمية والانتعاش الاقتصادي من



خلال تحسين التعليم والتدريب، وتوفير فرص الوظائف، وتعزيز قطاع الأعمال والتجارة. وتلك هي ركائز هامة في العملية السياسية الانتقالية، وبخاصة في ضوء الفترة القصيرة التي انقضت منذ تولت الحكومة المؤقتة مهامها، فضلاً عن السياق العام الذي تضطلع بأعمالها في إطاره.

٤ - وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة وغير مهيأة عموماً لأي مبادرات اقتصادية أو سياسية هامة. فالهيكل الحكومية في المحافظات والروابط الإدارية مع بغداد لم تنشأ بعد في صورتها الكاملة. والفرص الاقتصادية محدودة عبر البلد، وتشير التهديدات التي تتعرض لها المرافق النفطية إلى التحديات التي تحاول الحكومة المؤقتة أن تقيم سلطاتها في إطارها. ولا تزال التقارير تفيد بوقوع أعمال قتال عسكرية، وأعمال عنف، واغتيالات، وعمليات اختطاف عبر البلد ملحقة خسائر فادحة في الأرواح. ورغم انخفاض العدد الكلي للحوادث المرتكبة ضد المدنيين بالمقارنة مع الشهور الماضية، فإن نطاق القتال في الآونة الأخيرة يثير أشكالا جديدة من القلق.

٥ - ولا تزال الميليشيات المسلحة المرتبطة بالأحزاب والشخصيات السياسية الرئيسية ناشطة في أعمالها. ويواصل المتمردون تحدي وجود القوة المتعددة الجنسيات وكذلك قوات الأمن الجديدة التابعة للحكومة المؤقتة. ويبدو أن أفراد قوات الأمن العراقية يكونون ولاءات متضاربة لمختلف الكيانات، بما في ذلك الأسرة والقبيلة والحزب، فضلاً عن الدولة العراقية. ووجهت أعمال العنف السياسي ضد المسؤولين بالحكومة على المستويين الأعلى والمتوسط، فضلاً عن كبار المسؤولين في مختلف الأحزاب السياسية. وتهدف هذه التكتيكات إلى إضعاف الروح المعنوية للموظفين العموميين العراقيين وردع أي مرشحين محتملين عن التنافس على مناصب عامة، الأمر الذي يحد من تجميع ذوي المواهب في الحكومة وشؤون السياسة. والشعب العراقي هو الضحية الأساسية لهذا العنف.

٦ - وحظيت الاعتداءات على العمال الأجانب في العراق بنفس القدر الواسع النطاق من الدعاية والإدانة. ورغم أنها حظيت بقدر أقل من اهتمام وسائل الإعلام، كان للشعور الغامر الذي انتاب المواطنين العراقيين بعدم الأمن من جراء عمليات الابتزاز والاختطاف وغيرها من الأنشطة الإجرامية أثره في إضعاف ثقة الناس بقدرة القيادات السياسية على تحسين الحالة الأمنية. وفي ظل هذه الظروف، لا عجب من أن تركز المجتمعات والمناطق المحلية على احتياجاتها ومصالحها المباشرة، لا على مصالح البلد ككل. ويمكن للانتخابات المقبلة أن تشكل خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة إلى الشعب العراقي إذا تم إجراؤها بحرية ونزاهة.

٧ - وتتسم الحالة الإنسانية بتجاهل ملحوظ للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وتنتشر على نطاق واسع عمليات الهجوم على المدنيين العراقيين، والمناطق السكنية، وقوات الشرطة الناشئة. واستهدف المقاتلون الأماكن ذات الحزمة الدينية أو استخدموها لأغراضهم. وواصل المقاتلون إطلاق النيران على سيارات الإسعاف التي دمر ١٦ منها حتى ٢٥ آب/أغسطس. واحتلت مرافق المستشفيات، وفي بعض الأحيان لحقت بها أضرار فادحة سواء من جانب أفراد الميليشيات أو عناصر القوة المتعددة الجنسيات؛ وأعيقت سبل الوصول إلى السكان ذوي الاحتياجات. ولقد ذكرت جميع الأطراف مرارا بما يقع عليها من مسؤوليات بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التزامها بضمان إتاحة سبل وصول موظفي الخدمات الطبية والمعونة الإنسانية بحرية ودون عائق إلى جميع المناطق ذات الحاجة. ومن خلال أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها البعثة مع القوة المتعددة الجنسيات والوزراء العراقيين عاجلت البعثة هذه المسألة على سبيل الأولوية.

٨ - ورغم أن رحى القتال تدور في أماكن عديدة في العراق، اتسمت أزمة النجف بالخطورة بوجه خاص من حيث نطاقها وطابعها واجتذبت اهتماما كبيرا. وشهدت الأسابيع الأخيرة تصاعدا في حدة القتال بين إحدى الميليشيات المسلحة الموالية لمقتدى الصدر، وقوات الأمن العراقية، والقوة المتعددة الجنسيات. وتركز القتال حول النجف، بالقرب من مرقد الإمام على وفي مناطق أخرى. وباءت بالفشل محاولات عديدة للتوسط في الأزمة قامت بها الحكومة المؤقتة للعراق ووفد من المؤتمر الوطني. ولم تكن هناك متابعة للمبادرات الإقليمية التي قامت بها الدول المجاورة للعراق لإجراء مناقشة عاجلة للنهج الكفيلة بحل الأزمة في النجف.

٩ - وأسفرت مبادرة أخرى، بقيادة آية الله العظمى على السيستاني، عن اتفاق من خمس نقاط مع الميليشيا في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وأدى الاتفاق إلى وقف القتال ونقل السيطرة على المرقد إلى الزعيم الديني. وتقضي الخطة، في جملة أمور، بترع سلاح مدينتي النجف والكوفة وبانسحاب جميع العناصر المسلحة. وتدعو أيضا جميع الأطراف، وكذلك الحركات السياسية والاجتماعية وما سواها، إلى الانضمام لعملية تؤدي إلى إجراء انتخابات عامة وتحقيق السيادة التامة، وهيئة البيئة المواتية لهذه العملية.

١٠ - وظل ممثلي الخاص على اتصال وثيق مع الحكومة المؤقتة، ووفد المؤتمر الوطني إلى النجف، وكبار القيادات السياسية العراقية بشأن الحالة في النجف وما حولها. وأكد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي للأزمة، مشيرا إلى أن اللجوء إلى استعمال القوة يمكن أن يؤدي إلى انتكاس العملية السياسية ويؤثر سلبا على الحالة الإنسانية داخل المدينة وحولها.

وفي البيانين اللذين أدليت بهما في ٧ و ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، شجعت على العمل على سيادة القانون والأخذ بنهج يتوخى السلم والمصالحة من أجل إنهاء القتال في النجف.

١١ - وأثارت الحالة في النجف أيضا عددا من الشواغل الإنسانية. فقد تسببت الأزمة في خسائر في أرواح المدنيين، وأدت إلى زيادة إضعاف الخدمات الأساسية داخل مناطق الصراع وحولها، من قبيل الأجزاء التي تشغلها مدينة الصدر في كل من بغداد والنجف حيث كانت هناك حاجة ماسة إلى خدمات الكهرباء والمياه، والصحة. وتعاون كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، من خلال ممثليها في مجموعات الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، مع الوزراء المناظرين، والشركاء المنفذين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، من أجل الاستجابة للاحتياجات عن طريق القيام بعمليات إصلاح الكهرباء في حالات الطوارئ، وإمدادات المياه، والتسليم الجاري للوالم الطبية.

١٢ - ومن بين ٣٠٠ ٠٠٠ من الأشخاص الذين يعيشون في قلب مدينة النجف، شرد قرابة ٢٥ ٠٠٠ شخص أثناء القتال، وراحوا يبحثون عن مأوى لدى الأسر المضيفة على مشارف المدينة، أو في المساجد أو المباني العامة، أو على الطرق الفرعية شمالي النجف وجنوبها. وقام بتقديم المساعدة الإنسانية لهؤلاء المشردين طائفة من المنظمات، من بينها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمات غير حكومية، فضلا عن جمعية الهلال الأحمر.

باء - المؤتمر الوطني

١٣ - بناء على طلب الحكومة المؤقتة للعراق، وعملا بالفقرة ٧ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، ساعدت الأمم المتحدة في عقد مؤتمر وطني لاختيار مجلس وطني مؤقت وتشجيع الحوار وبناء توافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن مستقبل العراق. وتحقيقا لهذه الغاية، أوفدت فريقا مصغرا لتوفير الدعم للجنة التحضيرية للمؤتمر التي يرأسها فؤاد معصوم. ومنذ البداية، أكدت الأمم المتحدة أنه من الضروري، لكي يتكامل المؤتمر بالنجاح، أن يتسم قدر الإمكان بالشمول والتنوع وأن يكون ممثلا للمجتمع العراقي لكي تنبثق عنه مناقشة أصيلة وموضوعية عن مستقبل البلد. وكان ذلك مهما من أجل تعزيز وتوسيع نطاق العملية السياسية الانتقالية.

١٤ - وحينما أصبح واضحا أنه يلزم مزيد من الوقت لتوسيع نطاق المشاركة في المؤتمر، أشارت الأمم المتحدة بأن المسألة الأهم من عقد المؤتمر في موعده المقرر خلال شهر تموز/يوليه هي العمل على ضمان أن يكمل المؤتمر بالنجاح. ولذا، فقد أوصينا بتأخير موعد بدء المؤتمر. وفيما بعد، قررت اللجنة التحضيرية تأجيل بدء المؤتمر لمدة أسبوعين، إلى

١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وفي إثر العديد من المشاورات مع رئيس اللجنة التحضيرية والمجموعة التوجيهية التابعة للجنة، وسعت قائمة المندوبين المشاركين في المؤتمر بناء على توصيات الأمم المتحدة. ولئن كانت المشاركة في المؤتمر لم تشمل جميع العناصر التي كانت الأمم المتحدة تأمل في مشاركتها، فإن الوقت الإضافي أتاح للجنة التحضيرية أن توسع من نطاق المشاركة في المؤتمر.

١٥ - وعقد المؤتمر الوطني في الفترة من ١٥ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في مركز المؤتمرات في بغداد. وحضره أكثر من ١١٠٠ مندوب من جميع المحافظات العراقية يمثلون طائفة عريضة من المجتمع العراقي. وضم المشتركون ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني، والروابط المهنية، وما يربو على ٧٠ من الأحزاب السياسية، فضلا عن مرشحين مستقلين، وشخصيات عشائرية واجتماعية وثقافية، وفنانين، وممثلي مختلف الجماعات العرقية والدينية، وآخرين. وأثناء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، أدلى ببيانات رئيس اللجنة التحضيرية فؤاد معصوم؛ والرئيس غازي الياور؛ ونائب الرئيس روش شاوس؛ ورئيس الوزراء إياد علاوي؛ وممثلي الخاص أشرف جيهانغير قاضي.

١٦ - وتم خلال المؤتمر وضع النظام الداخلي لأعمال اللجان وانتخاب المندوبين للمجلس الوطني المؤقت. وكان جدول الأعمال تعبيرا عما تناولته اللجان من أعمال، وتضمن اختيار أعضاء المجلس الوطني المؤقت. وتناولت أربع لجان، تمثل مختلف الجماعات، كلا من الحالة الأمنية؛ وجهود التعمير؛ وحقوق الإنسان والعدالة في المرحلة الانتقالية؛ والعملية السياسية. وشكلت أفرقة عمل لمناقشة مشاريع ورقات عمل وإصدار توصيات بشأن كل موضوع. وعرضت التوصيات فيما بعد على الجلسة العامة للمؤتمر للتصديق عليها. وقرر المؤتمر إنشاء مجلس وطني مؤقت بناء على توصية أفرقة العمل. وسيكون أحد الاختصاصات الرئيسية للمجلس الوطني المؤقت رصد أعمال الحكومة المؤقتة. واعتبر إنشاؤه عموما بمثابة خطوة هامة صوب توسيع قاعدة الحكم الديمقراطي. وجرى التأكيد على ضرورة أن يكون المجلس تمثيلا وأن يؤدي عمله باقتدار.

١٧ - وفضلا عن التشجيع على المشاركة في المؤتمر، قدمت الأمم المتحدة المشورة بشأن عدد من القضايا الهامة الأخرى، وهي: إجراءات الإعداد للمؤتمر وتسيير أعماله؛ وجدول الأعمال؛ والاضطلاع بحملة إعلامية للتوعية العامة بالمؤتمر وولايته؛ وإنشاء آلية لاختيار أعضاء المجلس الوطني المؤقت. وفي الخطاب الذي ألقاه ممثلي الخاص أمام المؤتمر، أكد أنه من صالح جميع العراقيين أن يتوخى المجلس الوطني المؤقت طابع الشمول قدر الإمكان لكي يتسم بالفعالية والموثوقية، ويرسي الأساس للانتخابات المقبلة.

١٨ - وقد زاد الوعي العام بالمؤتمر وبأهميته من أجل الحوار الوطني والمصالحة الوطنية نتيجة للقرار الذي اتخذ بتأخير موعد انعقاد المؤتمر الوطني، ونتيجة للاضطلاع بالحملة الإعلامية التي مولتها الأمم المتحدة. وأتاحت المشاركة الفعالة من جانب المتحدث الصحفي والفريق السياسي التابعين للبعثة مع وسائل الإعلام العراقية، من خلال التزويد بالمعلومات الأساسية، وإصدار البيانات وإجراء المقابلات الصحفية، أتاح ذلك عرض منظور أعم عن المؤتمر على جمهور واسع النطاق. ودعما للجهود التي بذلها القائمون على تنظيم المؤتمر، التقى ممثلي الخاص بالمشاركين في المؤتمر لتيسير سير أعمال المؤتمر، وتعاون أيضا مع وسائل الإعلام الوطنية والدولية.

١٩ - وكانت آلية اختيار أعضاء المجلس الوطني المؤقت وتشكيله في صورته النهائية موضع نقاش حاد. ومع أنه جرى النظر في عدد من صيغ اختيار الأعضاء، أعرب عدد من المندوبين عن قلقهم من أن ضيق الوقت اللازم لإعداد القوائم يشكل ميزة للأحزاب المستقرة، التي تتمتع بشبكات قوية ولها معرفة سابقة بآلية الاختيار. وأخيرا، تم اختيار أعضاء المجلس الوطني المؤقت من قائمة موحدة بعد سحب قائمة تنافسية ثانية. وأخذ عدد من المشاركين بالرأي القائل بأن القائمة الموحدة تغلب عليها الأحزاب الراسخة، وبالتالي فهي لا تتيح مجالا لأن يكون المجلس المؤقت ممثلا على نحو كامل للمجتمع العراقي ومتضمنا لكل عناصره. ورغم أنه كان ممكنا جعل القائمة النهائية أكثر اتساما بالطابع التمثيلي، فإن المناقشات التي دارت بين مختلف الجماعات تركت للمؤتمر إنجاز هذه المهمة.

٢٠ - وعقد المؤتمر الوطني في ظل خلفية من القتال الدائر في النجف، مما حال دون تهيئة المناخ الأنسب لحل الخلافات وتعزيز المصالحة الوطنية. واستأثرت الحالة المتوترة في النجف بجانب من اهتمام المشاركين في المؤتمر والحكومة المؤقتة للعراق. وحالت أيضا دون مشاركة عدد من العناصر السياسية الفاعلة التي اعتبرت أنه لا يمكن إجراء حوار وطني أصيل في ظل هذه الظروف.

٢١ - وكان هناك أيضا تصور بين كثيرين من المشاركين بأن الجهة القائمة على تنظيم المؤتمر هي أحد الأحزاب السياسية الرئيسية، وتسيطر عليه الأحزاب السياسية الراسخة. وكان هذا التشخيص فرصة وتحديا في الوقت ذاته. فلقد أتاح المؤتمر للأحزاب الصغيرة والقوى السياسية الجديدة نسبيا فرصة لتشهد شكلا ديمقراطيا من أشكال "الأخذ والعطاء" على الساحة السياسية، ووفر لها نافذة تطل منها على الانتخابات المقبلة. بيد أنه ربما كان بالإمكان، من حيث ما بذله المؤتمر لتوسيع نطاق طابعه التمثيلي، بذل المزيد من الجهود

للوصول إلى الدوائر العازفة عن المشاركة، ومن ثم بلوغ مستوى حقيقي من المشاركة الكاملة.

٢٢ - ورغم هذه النواقص، فقد أنجز المؤتمر مهمته. ولذلك، فإنه يشكل علامة بارزة على طريق العملية السياسية الانتقالية في العراق. ولأول مرة منذ عشرات السنين، يتجمع عدد كبير من العراقيين كي يناقشوا بحرية القضايا الحيوية التي تواجه بلدهم. وكان المؤتمر الوطني أول فرصة للبرهنة على التزام الحكومة المؤقتة بعملية سياسية تتسم بالشفافية والشمول وتفضي إلى إجراء انتخابات وطنية في عام ٢٠٠٥. وفي خضم الشواغل الأمنية الخطيرة، لم تحدث اضطرابات ذات بال. واتخذ المندوبون والجماعات السياسية قرارات بشأن كيفية إقامة الائتلافات، والمفاضلة بين النظم الداخلية، ووضع استراتيجياتهم استناداً إلى هذه النظم.

٢٣ - وكان المؤتمر تجربة هامة بوجه خاص للأحزاب السياسية الصغيرة وللمستقلين، وقد يقدم لهم خدمة جليلة في الإعداد للانتخابات التي ستجرى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأظهرت المشاركة المستمرة لأعضاء المؤتمر بأعداد كبيرة في مناقشة القضايا الراهنة استعداد العراقيين للمشاركة في العمليات السياسية إذا أتيحت لهم الفرصة للقيام بذلك. وفي هذا الصدد، يمكن النظر إلى المؤتمر كخطوة هامة على طريق عملية سياسية صوب إجراء انتخابات ديمقراطية.

ثالثاً - الترتيبات الأمنية للبعثة

٢٤ - لم يطرأ أي تغيير على تقدير الحالة الأمنية والتدابير ذات الصلة لحماية الموظفين في العراق، على النحو المبين في الفقرات ٥ إلى ٧ من تقرير الساب (S/2004/625). ويعمل الوجود المصغر لموظفي الأمم المتحدة في "المنطقة الدولية" عند الحد الأبعد من مجال المخاطرة المقبولة والمحسوبة. والحد الأعلى لعدد موظفي الأمم المتحدة الدوليين من الموظفين الأساسيين وموظفي الدعم والأمن الذين يمكن نشرهم في العراق يقف حالياً عند ٣٥ موظفاً. وأي توسع في عدد موظفي الأمم المتحدة أو في أنشطتها، وبخاصة خارج "المنطقة الدولية"، لن يتطلب التنفيذ الكامل لترتيبات الحماية المبينة في التقارير السابقة فحسب، ولكن سيتطلب أيضاً تحسيناً نوعياً في البيئة الأمنية العامة.

٢٥ - وفي الفقرة ١٣ من القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، أشار مجلس الأمن إلى اعترامه بإنشاء كيان مستقل تحت القيادة الموحدة للقوة المتعددة الجنسيات تقتصر مهمته على توفير الأمن لوجود الأمم المتحدة في العراق. وسلم المجلس أيضاً بأن تنفيذ التدابير التي تهدف إلى توفير الأمن لموظفي منظومة الأمم المتحدة العاملين في العراق سيتطلب قدراً كبيراً من الموارد.

وطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات ذات الصلة تقديم هذه الموارد، بما في ذلك المساهمة في الكيان المرتقب لتوفير الحماية لوجود الأمم المتحدة في العراق. وستوفر القوة المتعددة الجنسيات الأمن العام للمنطقة، وستقوم بحراسة تحركات موظفي الأمم المتحدة، ومراقبة الدخول إلى المحيط الخارجي لمرافق الأمم المتحدة وحماية هذه المرافق. وستواصل القوة المتعددة الجنسيات جهودها لإنشاء هذا الكيان. وقامت الأمم المتحدة، بناء على طلب القوة المتعددة الجنسيات، بتشجيع عدد من الدول الأعضاء على المساهمة بقوات أو تقديم تبرعات مالية إلى هذا الكيان الذي سيتكون من وحدات عسكرية تضم نحو ثلاث كتائب. وسأواصل دعم هذه الجهود.

٢٦ - وبالإضافة إلى الحماية التي توفرها القوة المتعددة الجنسيات، يلزم وجود هيكل أمني متكامل للأمم المتحدة للاضطلاع بمراقبة الدخول والدوريات داخل المرافق، وتوفير مفرزات للأمن الشخصي داخل أماكن عمل الأمم المتحدة ومفرزات متنقلة، وتنظيم التدريب، وتنسيق الترتيبات الأمنية بين البعثة والمنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، ومع القوة المتعددة الجنسيات. وستكون الهيكل الأمني المتكامل للبعثة من أربعة عناصر هي: موظفو الأمن الدوليون، وموظفو تنسيق الحماية، ومفرزات الأمن الشخصي، ووحدات الحراسة. وسيخضع نشر هذه العناصر للتقديرات الجارية للحالة الأمنية العامة في العراق على مدى الشهور المقبلة والتطورات ذات الصلة بنشر الموظفين الأساسيين. وسيعتمد النشر أيضا على الانتهاء من الترتيبات اللازمة المتعلقة بالسوقيات، بما في ذلك تأمين الأماكن اللازمة للمكاتب والمعيشة.

٢٧ - وسيوفر موظفو الأمن الدوليون الخدمات الأمنية، ويقومون بالعمليات الأمنية، ويتمتعون بمركز موظفي الأمم المتحدة. أما موظفو تنسيق الحماية فهم أخصائيون تابعون للأمم المتحدة يتولون تنسيق حركة موظفي الأمم المتحدة وحمايتهم مع القوة المتعددة الجنسيات والمنظمات الأخرى. وتبذل الجهود حاليا لتعيين ٣٥ من موظفي تنسيق الحماية، ويعتزم نشر عدد أولي منهم يبلغ ستة موظفين في أوائل أيلول/سبتمبر. ورهنا بالظروف المبينة في الفقرة ٢٤ أعلاه، سيكون الهدف هو إتمام نشرهم بالكامل (٣٥ موظفا) في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٨ - وشرعت إدارة عمليات حفظ السلام في تحديد الدول الأعضاء التي لديها القدرة على توفير مفرزات الأمن الشخصي المدربة للأمم المتحدة. وبالنسبة إلى البعثة، سيلزم توفير ما لا يقل عن أربع مفرزات لحماية الأفراد من قبيل الممثل الخاص للأمين العام وغيره من المسؤولين المخصصين للبعثة والزوار المرتبطين بها. وتتألف المفرزة من ١٢ شخصا، مدربين

سويا، ويتم نشرهم وتكليفهم بالعمل كفريق. وردت بالإيجاب ١٨ من الدول الأعضاء، وحتى الآن، انتهى فريق خبراء تابع للأمم المتحدة إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بتقييم قدرات ست من هذه الدول الأعضاء. وسيجري خلال أيلول/سبتمبر إجراء تقييم لمفرزات الأمن الشخصي المقدمة من دول أعضاء أخرى. وستتيح الاستعدادات والخطط الحالية وزع ما يصل إلى فريقين من أفرقة هذه المفرزات قبل نهاية أيلول/سبتمبر. وسيكون بالإمكان نشر فريقين إضافيين في وقت لاحق، إذا طلبت البعثة ذلك.

٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تحتاج البعثة إلى وحدات حرس مسلحة مؤلفة من ١٦٠ فردا لحماية مرافق البعثة. وتتمتع وحدات الحرس بمركز الوحدات الوطنية بالبعثة. وجرت مناقشات حتى الآن مع ست من الدول الأعضاء بشأن توفير وحدات شبه عسكرية، ووحدات للشرطة المدنية، ووحدات حراسة عسكرية. ولم تقدم أي التزامات حتى الآن في هذا الشأن، ولا تزال المناقشات مستمرة مع الدول الأعضاء. وسيكون من الضروري نشر وحدة حراسة واحدة في بغداد قبل ٣٠ أيلول/سبتمبر فيما يتعلق بالجدول الزمني للتخطيط للبعثة.

٣٠ - ويلزم وجود ولاية محددة من مجلس الأمن للحصول على وحدات الحراسة ونشرها. وفضلا عن ذلك، تشير استجابات الدول الأعضاء التي استطلع رأيها في الأمر حتى الآن إلى أنه ما لم يكن هناك أساس قانوني واضح وصريح، فإن كثيرا من الدول التي يحتمل أن تسهم بوحدات، إن لم يكن جميعها، قد ترفض المساهمة بهذه الوحدات. وربما يعد تشكيل وحدات الحراسة التحدي الأكبر الذي يواجه عملية إنشاء الهيكل الأمني للأمم المتحدة في العراق. وستحتاج الأمم المتحدة إلى الدعم الكامل من مجلس الأمن والدول الأعضاء للحصول على الوحدات اللازمة لتأمين مرافق البعثة في العراق.

٣١ - وتتعاون إدارة عمليات حفظ السلام ومكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة تعاوننا وثيقا في وضع الهيكل المتكامل للترتيبات الأمنية. وسيكون هناك تنسيق وثيق بين البعثة، ومكتب منسق شؤون الأمن، ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها، من أجل الاستجابة بصورة شاملة وفي الوقت المناسب وبطريقة مجدية من حيث التكلفة للتحديات الأمنية التي يتوقع لها أن تفرض نفسها في العراق في المستقبل المنظور.

رابعاً - أحدث التطورات المتعلقة بأنشطة المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة

٣٢ - يتمثل التحدي الأعظم الذي يواجه العملية الانتخابية في العراق في البيئة غير الآمنة التي تجري فيها حالياً الأعمال التحضيرية. وفي حين تواصل الأمم المتحدة بذل قصارها للمساعدة في العملية الانتخابية، حسبما تسمح به الظروف، فإن المسؤولية عن تنظيم وإجراء هذه الانتخابات هي في يد السلطات العراقية نفسها. والعنصر الانتخابي في البعثة يتولى المسؤولية أساساً عن توفير الدعم للجنة الانتخابية المستقلة للعراق. وبموجب الأمر رقم ٩٢ لسلطة التحالف المؤقتة، تقع على عاتق اللجنة الولاية الخالصة المتعلقة بإجراء الانتخابات الانتقالية. وتركز المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة الآن على مهمتين رئيسيتين. وتنصب المهمة الأولى على تقديم المساعدة من أجل تدعيم اللجنة، ولا سيما من حيث وجودها في جميع أنحاء البلد، والقيام بالدورات التعريفية والتدريبية للموظفين. وتركز المهمة الثانية في تقديم المساعدة في إعداد وتنظيم وتخطيط الأنشطة الانتخابية التي يلزم الاضطلاع بها للوفاء بالموعد النهائي المقرر له يوم ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والانتخابات اللاحقة المقرر إجراؤها خلال الفترة الانتقالية.

٣٣ - ويرأس فريق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية كبير موظفي الشؤون الانتخابية في البعثة، وهو أيضاً العضو الدولي في مجلس مفوضي اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. ويشرف كبير موظفي الشؤون الانتخابية على فريق من الخبراء الدوليين في شؤون الانتخابات، من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى على السواء، يتولى تقديم المساعدة إلى اللجنة. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٤، قام هؤلاء الخبراء بدور فعال في دعم اللجنة لوضع التصميم المؤسسي، وصياغة الأنظمة والإجراءات، وتحديد المفاهيم والأساليب التنفيذية التي سيجري استخدامها، وبخاصة فيما يتعلق بتسجيل الناخبين، وإنشاء الهيئة الانتخابية.

٣٤ - وقد تم الآن تعيين عدد من كبار الموظفين بمقر اللجنة الانتخابية على الصعيد الوطني، وبدأت أيضاً الإجراءات المتعلقة باختيار رؤساء مكاتب الانتخابات المقبلة في المحافظات. وسيتيح تعيين عراقيين في هذه المناصب الرئيسية تحقيق زيادة كبيرة في قدرة المؤسسة الانتخابية. ومما له أهميته الحاسمة في إنجاز الانتخابات في موعدها أن يبدأ هؤلاء الموظفون عملية إنشاء المكاتب الانتخابية في جميع أنحاء البلد. ولاستيعاب تعيين هؤلاء الموظفين الجدد، تم إعداد مراكز للتعريف والتوجيه، ومن المقرر أن تبدأ أعمالها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٣٥ - ويعكف العنصر الانتخابي بالبعثة على إعداد الإسقاطات ودراسات الجدوى فيما يتعلق بمجموعة من النماذج التنفيذية التي ستنتظر فيها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق.

وخلصت نتائج هذه الدراسات إلى الاعتراف بأن عملية تسجيل للأصوات تقوم على نظام جديد تماما للتسجيل لن تتيح إمكانية تنظيم الانتخابات قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وعليه، اعتمدت اللجنة نهجا بديلا يستخدم فيه نظام التوزيع العام، الذي يعرف أيضا باسم نظام بطاقات حصص الإعاشة، باعتباره أنجع وسيلة عملية لوضع سجل جديد للناخبين في حدود الإطار الزمني الضيق والمتاح. وعن طريق استخدام قاعدة بيانات نظام التوزيع العام كنقطة انطلاق، ستعرض السجلات على الملأ، بما يتيح للناخبين المستوفين للشروط التحقق مما تتضمنه من تفاصيل، والقيام، عند اللزوم، بإدخال تعديلات على السجلات أو إضافة أسمائهم إلى سجل الناخبين.

٣٦ - وقام أيضا العنصر الانتخابي بالبعثة، بتنسيق وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، بمساعدة ودعم اللجنة في إصلاح ما يلزم من مرافق وأثاث ومعدات حاسوبية. ووفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة الحاسمة في الوقت المناسب من خلال دعم وتدريب وتحمل تكاليف سفر موظفي اللجنة، والتعاقد مع الخبراء الاستشاريين الدوليين في مجال الشؤون الانتخابية، فضلا عن الاستجابة للطلبات المتعلقة بشراء الحواسيب وغيرها من المعدات اللازمة لتجهيز المكاتب الانتخابية.

٣٧ - وبدعم من العنصر الانتخابي بالأمم المتحدة، يجري إحراز تقدم في وضع الإطار التنظيمي لكل من الهيئة الانتخابية والأنشطة التنفيذية المتصلة بالانتخابات. وتم بنجاح اعتماد النظام الداخلي لعمليات مجلس مفوضي اللجنة الانتخابية المستقلة، فضلا عن مدونة لقواعد السلوك. ولا يزال هناك العديد من الأنظمة الإدارية قيد الإعداد، وسيكون الغرض منها تنظيم وتحديد التسيير الداخلي للهيئة الانتخابية. وأخيرا، فإن اللوائح التنفيذية المتعلقة بكل من (أ) تسجيل الناخبين، (ب) تسجيل الكيانات السياسية، (ج) التصديق على قوائم المرشحين، (د) وضع مدونة لقواعد السلوك الخاصة بالمراقبين الانتخابيين هي حاليا قيد الصياغة.

٣٨ - وبناء على طلب رسمي من اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، فإن الأمم المتحدة هي الوكالة الدولية الرائدة لدعم العملية الانتخابية في العراق. ويتولى العنصر الانتخابي بالبعثة، بالتعاون الوثيق مع شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية، تنسيق تقديم المساعدة الدولية، المالية والتقنية، إلى اللجنة. وأنشئ في بغداد فريق اتصال دولي غير رسمي معني بالانتخابات يرأسه كبير موظفي الشؤون الانتخابية. وعقد الفريق أول اجتماع له في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وسيواصل الفريق اجتماعاته بانتظام من أجل تقاسم المعلومات بشأن العملية الانتخابية وتنسيق الدعم الدولي على أرض الواقع. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت

مجموعة انتخابية في إطار الصندوق الاستئماني للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة داخل المرفق الدولي لصندوق تعمير العراق لتوجيه التبرعات المقدمة من البلدان المانحة للأنشطة المضطلع بها دعماً للجنة الانتخابية المستقلة والعملية الانتخابية.

٣٩ - وتواجه الأعمال التحضيرية للانتخابات تحديين رئيسيين هما: عملية بناء الهيئة الانتخابية من الصفر، ولا سيما على المستوى المحلي، والوفاء في الوقت ذاته بالاحتياجات السوقية الرهيبة التي تتطلبها عملية تسجيل الناخبين وإجراء الانتخابات في ظل بيئة أمنية مزعزعة. ولا تزال البيئة الأمنية تشكل واحداً من أشد التحديات التي تحول دون النجاح في بلوغ هذه الأهداف. ومما له دلالة الهامة أن عدم الإبراز المتعمد لمكانة المفوضين الانتخابيين والذي فرضته شواغل أمنية قد حد من قدرتهم على تهيئة الاعتراف والوعي بالمؤسسة الانتخابية وبدورها وولايتها في العملية الانتقالية. وهذا الوعي والاعتراف باستقلالية اللجنة الانتخابية أمر لازم لتأمين ثقة ودعم الشعب العراقي.

٤٠ - وهناك تحد آخر يتمثل في تمويل اللجنة. فحتى الآن، لم تنشئ حكومة العراق المؤقتة آلية تضمن الاستقلال الذاتي لتمويل اللجنة، وحصولها على جميع الأموال المخصصة للانتخابات في الميزانية الوطنية العراقية. ومع ذلك، فقد تلقت اللجنة تأكيدات بالدعم من الحكومة المؤقتة. وقد يؤدي عدم الحصول على الأموال في الوقت المناسب إلى تأخير العملية الانتخابية.

٤١ - وجرى الاعتراف بأن دعم المجتمع الدولي للجنة يشكل عاملاً حاسماً لنجاح تنظيم الانتخابات بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ومن أجل تنظيم الانتخابات على نحو يفي بالمعايير الدولية، ستعتمد اللجنة اعتماداً شديداً على الدعم التقني للمجتمع الدولي، وبخاصة فيما يتعلق بتحويل اللجنة إلى مؤسسة مستقلة، وتقديم المساعدة في التخطيط التنفيذي، وعمليات الشراء، ونظم إدارة البيانات، والتدريب، والإعلام فيما يتعلق بالعملية الانتخابية. وستبذل الأمم المتحدة قصارها من أجل تعزيز دعمها للعملية الانتخابية وتجنب حدوث أي تأخير لا داعي له. وآمل أن تحذو نفس الحذو الجهات الأخرى لتقديم المساعدة التقنية.

خامساً - آخر التطورات بالنسبة للأنشطة التي اضطلعت بها البعثة

ألف - إيفاد الممثل الخاص الجديد للأمين العام ونشر البعثة في بغداد

٤٢ - وصل إلى عمان في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٤ ممثلي الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفور تلقي التدريب الأمني اللازم والاجتماع مع موظفي البعثة ورؤساء الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة في عمان، توجه السيد قاضي إلى بغداد في

١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤ برفقة فريق أساسي مؤلف من سبعة أشخاص. واجتمع فور وصوله مع الرئيس الياور ورئيس الوزراء علاوي اللذين رحب كلاهما بعودة الأمم المتحدة وأكدوا له تعاونهما الكامل.

باء - الأنشطة السياسية

٤٣ - كان الإعداد للمؤتمر الوطني وإجراء اتصالات بهدف التوصل إلى تسوية سلمية للصراع في النجف من بين الارتباطات الفورية لممثلي الخاص. وأتيحت له فرصة اللقاء بالقيادة على الساحة السياسية في العراق، وشملت الاجتماعات منظمات غير حكومية، وأعضاء جماعات الأقلية، والمنظمات النسائية من المشاركين في المؤتمر. وقام بوجه خاص بإجراء مناقشات مع القادة العراقيين الذين فكروا، لبعض الوقت، في الانسحاب من المؤتمر الوطني أو رفضوا المشاركة فيه. وبدأ أيضا في القيام بزيارات إلى البعثات الدبلوماسية في بغداد، شملت زيارة ممثلي الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وكبار المسؤولين في القوة المتعددة الجنسيات.

٤٤ - وأعرب ممثلي الخاص، في جميع اتصالاته، عن استعداد الأمم المتحدة لمساعدة العراقيين، حسبما تسمح به الظروف، في العملية السياسية الانتقالية، بناء على طلب الحكومة المؤقتة للعراق ومجلس الأمن. ومن الموضوعات الأخرى التي أكد عليها ضرورة تملك العراقيين للعملية السياسية الانتقالية وأهمية حل الخلافات بالوسائل السلمية.

٤٥ - ومن شأن وجود ممثلي الخاص في بغداد بصحبة فريق سياسي أن ييسر كثيرا من الاتصالات على المستوى الوطني والأعمال التحضيرية لإجراء تقييمات دورية ومتخصصة لتطور الحالة في العراق. بيد أنه بالنظر إلى عدم وجود مكاتب إقليمية وإلى التقييدات الشديدة على تنقلات موظفي الأمم المتحدة بسبب الحالة الأمنية الخطيرة، لا يزال لمكتبي البعثة في كل من الكويت وعمان أهميتهما.

جيم - بناء القدرات، والمساعدة الإنسانية، والتعمير، والتنمية

٤٦ - أثناء الفترة قيد الاستعراض، واصلت البعثة تيسير الاضطلاع بالجهود المتواصلة لدعم جهود التنسيق التي تبذلها السلطات العراقية في مواجهة الاحتياجات الإنسانية الناشئة عن اندلاع القتال في مختلف أنحاء البلد. وتبذل البعثة كل جهد ممكن لضمان أن يتولى المواطنون العراقيون، بمن فيهم المقاولون والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرون، كلما أمكن، المهام المتعلقة بتنفيذ المشاريع.

٤٧ - وتم تنسيق الأنشطة الإنسانية عن طريق كل من وزارة الصحة، ووزارة شؤون النازحين والمهجرة في بغداد. وأنشأت هاتان الوزارتان غرفة لإدارة عمليات الأزمات على مدار الساعة، ومديرية للشؤون الإنسانية، على التوالي. وانضمت إلى جهود التنسيق وزارات الداخلية، والبلديات والأشغال العامة، وحقوق الإنسان، والتجارة، والبيئة، والتخطيط، وغيرها؛ وهي تسعى بصورة متزايدة إلى مشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة على أرض الواقع في مجال المساعدة في عمليات الطوارئ والتنسيق الرامية إلى بناء القدرات على مستوى الوزارات بغرض إنشاء مركز وطني للتنسيق في حالات الطوارئ. على أنه من الواضح أن الحالة الأمنية، واستمرار العنف ووقوع حوادث معينة من قبيل عمليات الاختطاف هي أمور تحول دون أي توسع في الوجود الإنساني للأمم المتحدة في الوقت الراهن. ويجري حالياً القيام بإعداد تقرير رصد موجز عن طريق شبكات المعلومات الإنسانية التابعة للبعثة، والتي يجرى توحيدها حالياً مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية في ١٥ محافظة من محافظات العراق البالغ عددها ١٨ محافظة.

٤٨ - ويستمر تقديم الدعم لعملية التعمير عن طريق الصندوق الاستئماني للعراق التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، وذلك بالتعاون مع الوزارات العراقية والمنظمات الأخرى. وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وافقت اللجنة التوجيهية للصندوق الاستئماني للعراق التابع للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة على ٣٧ مشروعاً تربو قيمتها على ٣٩٥ من ملايين دولارات الولايات المتحدة، وتعنى باحتياجات التأهيل أو الإنعاش العاجلة في مجالات التعليم والصحة والبيئة والخدمات الأساسية والإسكان، ضمن مجالات أخرى. وتقوم الوكالات التابعة للأمم المتحدة الآن باتخاذ كل ما يلزم اتخاذه من خطوات لضمان الاستخدام الأكمل للأموال الموافق عليها، رغم أن الحالة الأمنية لا تزال تشكل عائقاً يحول دون سرعة التنفيذ. وسيجري خلال الشهور المقبلة وضع اللمسات النهائية على مشاريع أخرى بالتعاون مع السلطات العراقية، وستقدم إلى مؤتمر المانحين الذي سيعقد في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

دال - حقوق الإنسان

٤٩ - تتابع البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عن كثب، حالة حقوق الإنسان في العراق. وواصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة مساعدة المنظمات غير الحكومية على تنمية دورها في المجتمع العراقي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجري تنفيذ مشاريع تدريبية بشأن المهارات التدريبية والتوثيق والرصد في مجال حقوق الإنسان. ويجري استحداث خطة لتقديم المنح لدعم الجماعات المدنية الجديدة، لا سيما ذات التوجه صوب حقوق

الإنسان. وتضمن الفريق المصاحب لممثلي الخاص موظفا معنيا بشؤون الإنسان، وأوفد الموظف إلى بغداد في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وسييسر ذلك من الاتصال مع الوزارات المعنية، والمجتمع المدني، والجهات الأخرى، من أجل تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

هاء - أنشطة الإعلام

٥٠ - تستهدف أنشطة الإعلام التي تضطلع بها البعثة تثقيف الجمهور على نطاق واسع بشأن ولاية الأمم المتحدة وأنشطتها في العراق. وقامت الأمم المتحدة أيضا، في إطار دورها الاستشاري، بتقديم المساعدة في الحملات الإعلامية الرامية إلى توعية الجمهور بالمؤتمر الوطني. وقد تحقق ذلك من خلال توفير المساعدة المالية والتقنية من الأمم المتحدة، وحشد الخبرة العراقية، والاستخدام الشامل لجميع منافذ وسائل الإعلام الرئيسية من وسائل مطبوعة وغير مطبوعة.

٥١ - وفي الشهور التالية، سوف تتركز الجهود على تقديم المساعدة إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في مجال تثقيف الناخبين. ويبدو أن هناك رغبة قوية من جانب الجمهور العراقي لتعلم المزيد عن العملية الانتخابية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري تنظيم حلقات تدريب للصحفيين وموظفي الخدمة المدنية العراقيين المرتبطين بأنشطة الإعلام. ويولى الاهتمام أيضا لوضع نهج ابتكاري متماسك، بالتشاور مع اللجنة الانتخابية المستقلة، لتعزيز وعي الجمهور بشأن آليات الانتخابات المقبلة.

واو - المرافق والسوقيات والميزانية

٥٢ - تعمل في بغداد منذ ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٤ مفرزة للشؤون الإدارية والسوقيات من موظفي الدعم بالأمم المتحدة، للتخطيط والإعداد لعودة ممثلي الخاص والفريق المصاحب له، حسبما تسمح به الظروف. وقد ساعد عملها، الذي حظي بدعم من الحكومة المؤقتة للعراق والقوة المتعددة الجنسيات، ساعد البعثة على استئناف تنفيذ ولايتها. وركزت الجهود الأولية على إنشاء مكاتب مؤقتة وهياكل الاتصالات الأساسية اللازمة لدعم نشر موظفي الأمم المتحدة. ودعمت المفرزة أيضا مشاركة الأمم المتحدة في الإعداد للمؤتمر الوطني. وينصب التركيز حاليا على إنشاء مرافق دائمة في بغداد. وعلى الرغم من العوائق السوقية والأمنية، تم إحراز تقدم في هذا المضمار. بيد أن اتخاذ قرار بشأن الشغل الفعلي لهذه المرافق سيتطلب تقييما أمنيا مسبقا.

١ - المرافق

٥٣ - تم الانتهاء من إدماج المرافق في المنطقة الموسعة للبعثة مع إغلاق مكتب لارناكا، ونقل مكتب البعثة في عمان إلى أماكن عمل آمنة، وافتتاح قاعدة دعم السوقيات في الكويت، التي ثبت أنها مفيدة للغاية في دعم وإنشاء مرافق في البصرة وفي بغداد. وتجري إدارة دعم السوقيات في إطار اتفاق للخدمات المشتركة ينص على توفير الدعم للبعثة والوكالات المتخصصة والبرامج. وأود أن أقر بالتعاون الممتاز الذي قدمته حكومتا الأردن والكويت للبعثة.

٥٤ - وقد أنشئت الآن مكاتب مؤقتة في ثلاثة أماكن مختلفة داخل "المنطقة الدولية" في بغداد. ويبرز الآن توافق في الآراء بأن مدرسة الديوان ستكون أنسب مكان لمقر البعثة، رهنا بتنفيذ التحسينات المتصلة بالأمن. ولن ينظر في شغل أماكن العمل هذه قبل الانتهاء من إجراء التعديلات المتعلقة بمعايير التشغيل الدنيا المتصلة بالأمن. ونتيجة لذلك، فقد بدأ التخطيط للشغل الكامل لهذا المرفق وتطوير هياكله الأساسية بغية أن يكون جاهزا للاستخدام قبل منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ويتوقف تحديد الموعد النهائي على نشر موظفي الدعم الضروريين، حسبما تسمح به الظروف.

٥٥ - ويستمر القيام بأعمال الإصلاح في المرفق المخصص للأمم المتحدة في البصرة؛ والموعد المتوقع لانتهاء من ذلك هو ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وجرى تحديد أماكن عمل إضافية، وتجري حاليا مناقشة اتفاق بشأن استخدامها مع السلطات العراقية المعنية. ويجري تقييم العطاءات المقدمة بشأن تطوير المرافق في إربيل. ومن المتوقع أن يستغرق إنجاز المشروع ثلاثة أشهر من تاريخ بدء العمل. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن شحن المعدات اللازمة إلى إربيل من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في إيطاليا قد علق مؤقتا رهنا بإجراء المزيد من المناقشات مع حكومة العراق المؤقتة بشأن حصول السلطات المحلية المعنية في شمال العراق على الأصول المملوكة للأمم المتحدة.

٢ - السوقيات

٥٦ - هناك عاملان أساسيان يتحدد وفقا لهما إطار التخطيط المتعلق بالسوقيات الخاص بالعراق، هما: وجود حالة أمنية خطيرة مما يتعين معه التقليل إلى أدنى حد من تعريض الموظفين لمخاطر لا لزوم لها، وعدم توفر الهياكل اللازمة للدعم الأساسي. وخلصت البعثة إلى أن السبيل العملي الوحيد لتوفير الدعم المتعلق بالسوقيات في الوقت الراهن هو القيام بذلك من خلال الاستفادة من عقد لخدمات الدعم يتم بموجبه توفير الدعم حاليا للقوة المتعددة الجنسيات. وتحقيقا لهذه الغاية، تجري مناقشة الترتيبات اللازمة وإبرام مذكرة تفاهم

بين الأمم المتحدة والقوة المتعددة الجنسيات في العراق. وإني على ثقة بأن هذه الترتيبات ستؤدي إلى تحسين الدعم المتعلق بالسوقيات.

٣ - الميزانية

٥٧ - تشير التوقعات إلى أن الأموال التي سبقت الموافقة عليها ستكون كافية لتغطية النفقات الجارية للبعثة خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٠٤. وقد اعتمدت مؤخرا مفهوما لعمليات البعثة. ويجري حاليا وضع خطة عمليات شاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري رسم الأهداف والمهام الموضوعية للبعثة بغرض تحديد الأنشطة التي ستضطلع بها وطريقة تنفيذها، حسبما تسمح به الظروف. وما أن يتم الانتهاء من ذلك، سيتم تحديد عدد ونوعية الموظفين اللازمين لتنفيذ الولاية المطلوبة. وينبغي ملاحظة أنه سوف يتعين أن تعكس ميزانية البعثة لعام ٢٠٠٥ الاحتياجات اللازمة لموظفي الانتخابات وتحسين الترتيبات الأمنية.

زاي - مسائل أخرى

١ - الاحتفال بالذكرى ١٩ آب/أغسطس

٥٨ - احتفل في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٤ بالذكرى السنوية الأولى لضحايا الهجوم الإرهابي على مقر الأمم المتحدة، في احتفالات رسمية أقيمت في عمان وبغداد والكويت. وفي بغداد، قام وفد تابع للاتحاد العام لطلاب جمهورية العراق بلفتة مؤثرة، حيث توجه إلى مجمع فندق القناة، ووضع إكليلا من الزهور، والتزم الصمت دقيقة للصلاة.

٢ - الاتفاقات

٥٩ - تعد اتفاقات البعثة مع البلدان المضيغة التي ينتشر فيها أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ضرورية لإتاحة التنقل، والأمن، ومختلف المهام الإدارية والمتعلقة بالسوقيات. وقد وقع اتفاق مركز البعثة مع الأردن في آب/أغسطس. أما الاتفاق مع الكويت فهو في المراحل الأخيرة لإعداده، ومن المتوقع التوقيع عليه قريبا. وتضع الأمم المتحدة أيضا اللمسات النهائية على اتفاق لمركز البعثة مع حكومة العراق، وأيضا على اتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن توفير الحماية من جانب القوة المتعددة الجنسيات عملا بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وبشأن المساعدة في مجال السوقيات (انظر الفقرة ٥٦ أعلاه).

سادسا - ملاحظات

٦٠ - في أعقاب إعادة السيادة إلى الحكومة المؤقتة للعراق في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، شكل عقد المؤتمر الوطني خطوة أخرى على طريق الانتقال السياسي للعراق صوب حكومة منتخبة على أساس دستوري. وقد عقد المؤتمر في ظل ظروف صعبة وشابته نواقص كثيرة. وعلى وجه الخصوص، لم يكن المؤتمر نفسه، ولا المجلس الوطني المؤقت الذي انبثق عنه، على نحو ما أراد لهما معظم العراقيين من اتساع القاعدة والشمول. ومع ذلك، فقد استمر المؤتمر في أعماله دون التعرض لأي ارتباك ذي بال، وتمكن من أن يحرز تقدما بشأن العديد من الجوانب الحاسمة. وينبغي مواصلة تطوير الموضوعات الرئيسية التي جرت مناقشتها في المؤتمر وجعلها بمثابة برنامج عمل وطني يكون تعبيراً عن آراء واهتمامات المجتمع العراقي بجميع قطاعاته.

٦١ - بيد أنه في الوقت ذاته، وعلى الرغم من إعادة السيادة وعقد المؤتمر الوطني، لم يشهد الوضع الأمني العام أي تحسن. فقد تجدد نشاط مختلف جماعات المتمردين في جميع أنحاء البلد، واقترب ذلك بنمط مفرج يقوم على أخذ الرهائن والقتل العشوائي للمدنيين الأبرياء. فضلاً عما يمكن أن يؤدي إليه العنف القائم حالياً من بث الاضطراب في الحياة اليومية للعراقيين، فإن من شأنه أن يقوض الثقة في عملية الانتقال السياسي، مما يضعف من صعوبة تهيئة الأجواء اللازمة لإجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٦٢ - وتواجه الحكومة المؤقتة العبء الثقيل - وبخاصة في ضوء الظروف التي اختيرت فيها، والطريقة التي تم اختيارها بها، والولاية المحدودة التي أنيطت بها - فيما يتعلق بمواصلة سير عملية الانتقال السياسي وجعلها شاملة قدر الإمكان. وتحاول الحكومة المؤقتة العمل في هذا الاتجاه، وهي في حاجة إلى المساعدة من جانب كل القادرين على مد يد العون. وفي نهاية المطاف، لا بد من مواصلة التأكيد لشعب العراق وإقناعه بأن العملية تمضي بكل الوضوح صوب الهدف المتمثل في جعلهم سادة مستقبلهم السياسي. وفي خلال الفترة القصيرة المقبلة، وإن كانت على درجة عالية من الأهمية، فإن الحكومة المؤقتة، جنباً إلى جنب مع المجلس المؤقت، يتحملان مسؤولية خاصة في جعل العملية السياسية أوسع شمولاً قدر الإمكان، على نحو يعبر عن النطاق الكامل لأمان الشعب العراقي.

٦٣ - وسيكون أحد التحديات الحاسمة التي ستواجه السلطات العراقية هو تهيئة الأوضاع اللازمة لتمكين العراق من أن يصبح مجتمعاً قائماً على سيادة القانون. ويقتضي ذلك تنسيق الجهود من أجل تحويل مؤسسات القانون والنظام، بما يشمل إصلاح الشرطة والإصلاح القضائي والجنائي. وينبغي لجميع الأطراف أن تؤيد بشكل فعال قرار الحكومة بحل

المليشيات، التي ينبغي إعادة إدماج أفرادها في المجتمع المدني. وينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن القيام بأي أعمال من شأنها أن تفاقم من حالات التوتر، وعليها أن تلتزم بما يقع عليها من مسؤوليات بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. وفضلاً عن ذلك، فإنه يلزم لجميع القوى السياسية والمدنية أن تدرك أن ما تقاسمته من سنوات المعاناة تقتضي منها القيام بجهد مشترك لوضع رؤية موحدة لبناء مجتمع يحترم تنوع العراق وتراثه. ويستتبع الاضطلاع بعملية يقودها العراقيون ويتملكون مقاليد أمورهم وجود مسؤولية فيما يتعلق باتخاذ الإجراءات وتوليد الحوافز حتى يقف البلد صفاً واحداً. وحينئذ فقط سوف يمكن للعملية السياسية أن تبدأ في عكس مسار النمط المتمثل في العنف وانعدام الأمن.

٦٤ - ولا بد من الاعتراف بأنه لا يمكن التصدي لمشكلة انعدام الأمن إلا من خلال عملية سياسية. ويقتضي ذلك الالتزام بوقف الاعتماد كلية أو بصورة رئيسية على التهديد باستخدام القوة المسلحة أو استخدامها بصورة فعلية، وبذل جهود حازمة وصادقة من أجل التصدي للهموم والمظالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالطرق السلمية. ويقتضي ذلك أيضاً وجود رغبة مشتركة في المشاركة في حوار يتسم بالاستمرارية والشفافية وبروح من التفاهم المتبادل والقبول بالحلول التوفيقية. وعلى جميع الأطراف العراقية التي تشارك بالفعل في العملية الانتقالية أن تواصل العمل من أجل جعل هذه العملية أكثر اتساقاً بالشمول والمشاركة. وتقع المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد على الحكومة المؤقتة. ويلزم بذل جهود إضافية للتواصل مع الدوائر التي لم تنضم بعد إلى عملية الانتقال السياسي، وتمكين المؤسسات العراقية من اتخاذ القرارات التي تعبر عن آراء واهتمامات الشعب العراقي. وتقف الأمم المتحدة، من خلال ممثلي الخاص، على أهبة الاستعداد للقيام بدور تيسيري في العملية السياسية، من حيث صلتها بجميع جوانب ولايتها في العراق.

٦٥ - وسيحتاج العراقيون لوضع نهج شامل من أجل بناء بلدهم - سياسياً وعسكرياً، واجتماعياً - اقتصادياً، وعلى أساس الحقوق. وستكون تلك عملية طويلة الأجل تمتد لسنوات عديدة. ورغم أنه من الواضح أن العراق يتمتع بالإمكانات البشرية التي تكفل له النجاح في هذه المهمة، فإنه سيكون في حاجة إلى الدعم السياسي والاقتصادي الكامل من جانب المجتمع الدولي. وللبلدان المجاورة للعراق دور هام يمكن القيام به في هذا الصدد، وذلك من خلال تعزيز الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي. وإنني أتطلع إلى المزيد من المبادرات الرامية إلى إعادة علاقات العراق إلى حالتها الطبيعية مع المنطقة والمجتمع الدولي.

٦٦ - وأود أنؤكد أن العراقيين أنفسهم يتولون المسؤولية عن العملية الانتخابية ونتائجها: فسوف تقوم بتنظيم الانتخابات وإجرائها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. وستواصل الأمم المتحدة القيام بدورها الاستشاري لتعزيز استقلالية اللجنة والمساعدة على تعزيز أعمالها. وإني أهيب بالدول الأعضاء أن تدعم اللجنة والحكومة المؤقتة في الاضطلاع بالدور الذي تقوم به كل منهما في قيادة الشعب العراقي صوب التمتع الكامل بحرياته.

٦٧ - وبإيفاد ممثلي الخاص الجديد إلى بغداد ونشر فريق أساسي تابع للبعثة، فإن الأمم المتحدة تكون بذلك قد دخلت مرحلة جديدة في تنفيذ الولاية الممنوحة لها بموجب القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). بيد أن الولاية المنوطة بنا في العراق قد وضعنا من جديد وجهها لوجه أمام إمكانية أن يصبح موظفو الأمم المتحدة أهدافاً رئيسية للعنف. ويشكل هذا أحد التحديات الرئيسية المتصلة بعملنا في العراق: فكيف لنا أن نعمل في بلد يريد أهله منا المساعدة، ويتوقعون منا تقديمها، بينما هناك جماعات معينة، أو أفراد بعينهم، عقدوا العزم على منعنا من أداء المهام التي كلفنا بها، ويذهبون في ذلك كل مذهب، بما في ذلك اللجوء إلى العنف؟

٦٨ - ومن الواضح أن توافر بيئة أمنية مواتية إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأداء العمليات التي نقوم بها في العراق. وفي هذه المرحلة، فإن الظروف لا تسمح للأمم المتحدة بأن تنفذ على أكمل وجه المهام الأساسية التي تدرج تحت ولايتها عملاً بالقرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وما لم يطرأ تحسن كبير على الحالة الأمنية العامة، وإلى أن يطرأ هذا التحسن، سوف يتعين على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تواصل عملها داخل العراق وخارجه، حسبما تسمح به الظروف، محتفظة بوجود محدود على الأرض في العراق. إن سلامة موظفي الأمم المتحدة لا تزال تشكل المبدأ التوجيهي الغالب الذي تسترشد به رسالتنا. وهذا يعني أنه لا يمكن لنا أن نغزل دورنا ووجودنا في العراق عن المخاطر التي نتعرض لها. وينبغي أن تقتصر أعمالنا على ما هو ممكن من الناحية السوقية، وما هو مستصوب في ظل ما يتكشف من حقائق على أرض الواقع.

٦٩ - ولذلك، فإن مما له أهميته الحاسمة أن يتم الانتهاء في أسرع وقت ممكن من الترتيبات الأمنية اللازمة لعمليات الأمم المتحدة في العراق. ومن المهم على وجه الخصوص تحديد أو نشر الكيان المستقل بذاته التابع للقوة المتعددة الجنسيات، والذي ستسند إليه ولاية توفير الحماية لوجود الأمم المتحدة، قبيل نشر وحدات الحراسة التابعة للبعثة. وإني أتوقع الدعم الكامل من جانب الدول الأعضاء، وبخاصة داخل مجلس الأمن، للمساهمة في هذا المسعى المشترك.

٧٠ - ومما له بالغ الأهمية أن تكمل عملية الانتقال بالنجاح. وستظل الأمم المتحدة ملتزمة بالقيام بكل ما يمكنها القيام به، حسبما تسمح به الظروف، لدعم الجهود التي يبذلها العراقيون من أجل إعادة البناء السياسي والاقتصادي لبلدهم. وسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى على ضرورة أن تكون الملكية الكاملة للعملية السياسية في يد العراقيين أنفسهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري البالغ للدور الذي يقوم به جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في العراق. وأشعر بالامتنان بوجه خاص لموظفينا الوطنيين من العراقيين، الذين تمسكوا بالتزامهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة، فساعدوا البعثة على تخطي الفترة العصيبة التي امتدت منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣ حتى الآن.